

دولة علي بابا والقانون !!!

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

لقد وصلت دولة القانون والمؤسسات التي بشرنا بربيعها فخامة العماد منذ ثلاث سنوات إلى شفير الهاوية أمنياً، اقتصادياً، اجتماعياً، وطنياً، قضائياً وأخلاقياً ولم تترك مؤسسة واحدة أو ثابتة وطنية إلا وعهرتها، فأسمى حكم البلد منذ سنة ١٩٩٠ بثلاثة رؤوس مربوطة من أسننتها ورقابها بحبل عنجري مطاطي افقدها قرارها، إرداتها وضميرها وهمش كل من لف لفها من حكام ورجال دين وسياسة. كما جردها من كل حس وطني وإنساني، فإذا تعاونت وتتاغمت فرغمة على ايقاع فرمانات الوالي، وإذا اختلفت، فركوعاً وطاعة للفرمانات عينها، إضافة إلى سحر الهمس السري الآتي باستمرار من عنجر ومحيطها!!!.

نتيجة لهذا العهر السياسي والأخلاقي وبسبب سياسة الركوع والخنوع التي تنتهجها الرؤوس الثلاثة وباقي طاقم الحكام الواجهات يعيش اللبنانيون حالياً انكماشاً خانقاً والشكوى عامة، من القاضي، الموظف، المهني، العامل، المزارع، التاجر، الصناعي، المدرس، التلميذ، الخ. سياسة كومبارس الحكام أولئك أدت إلى خسارة البنك المركزي السنة الماضية لما يزيد عن أربعة مليارات ونصف المليار دولار بسبب تدخلهم الغبي لحماية الليرة، كما فقد ما يزيد عن ١٥ ألف عامل لبناني وظائفهم وغادر البلد شهرياً حوالي ١٥ ألفاً من المواطنين معظمهم من الشباب المثقف بحثاً عن فرص للعمل في بلاد الله الواسعة بعد أن حرموا منها في وطنهم بسبب وجود مليون ونصف مليون عامل سوري يسرحون ويمرحون في طول البلاد وعرضها دون حسيب أو رقيب يزاحمون المواطن اللبناني ليس فقط على لقمة عيشه بل على الهواء الذي يتنشق.

أما آخر هرطقات متولي الحكم هؤلاء فاقدتي الحيي هي فضيحة يموت-سوليدار. فقد أثارت دعوة وجهها السفير اللبناني في البرازيل إلى عدد من كبار رجال الأعمال المتحدرين من اصل لبناني للمشاركة في جلسة يديرها السيد سهيل يموت حول الاستثمار في منطقة سوليدير لغطاً في أوساط الجالية هناك وطرحت تساؤلات حول أسلوب عمل الحكومة اللبنانية. فقد تركت هذه الدعوة الشخصية ردود فعل تراوحت بين الاستغراب والاستهجان إذ اعتبر فريق من رجال الأعمال أن تكليف محافظ جبل لبنان السابق بهذه المهمة يحمل في طياته تشكيكاً بصدقية وبذاكرة الراغبين في ولوج طريق الاستثمار في لبنان. والمعلوم إن السيد يموت الذي شغل منصب محافظ جبل لبنان كان لجأ إلى البرازيل هرباً من ملاحقات قضائية اتخذت بحقه في أعقاب حركة تطهير ادارية مبتورة نفذتها حكومة الرئيس سليم الحص في بداية عهد فخامة

العماد. وتساءل عدد من اللبنانيين عن جدية القرارات ومذكرات التوقيف والملاحقات التي تصدر عن السلطات القضائية اللبنانية كما تساءلوا عن الطريقة المعتمدة في اتخاذ التدابير الإدارية وكيفية إلغائها. كما استوضح فريق من المدعين عما إذا كانت الملاحقة القضائية بحق المحافظ قد أسقطت أم أنها ما زالت سارية المفعول. وبهذه المناسبة سألوا: كيف يمكن للسفارة إن تكلف شخصاً مطلوباً من قبل العدالة مهمة الترويج لمشروع استثماري كبير يملك معظم أسهمه رئيس الوزراء وكيف يتم كل ذلك تحت مظلة الدولة اللبنانية وبتوجيه منها وفي حمايتها!!! يشار هنا إلى السيد الحريري هو الذي كان سهل هرب يموت إلى البرازيل وكلفه مهمة الإشراف على كل أعماله وممتلكاته هناك. ترى هل هذه هي دولة القانون والمؤسسات التي يتباهى فخامة العماد بأنه يعمل لإقامتها؟

في سياق آخر يكشف حقيقة دولة القانون والمؤسسات هذه، صنفت مؤسسة "بيت الحريات" (Freedom House) لبنان بين الدول غير الحرة في العالم. وقالت هذه المنظمة غير الحكومية التي تهتم بمراقبة الحريات السياسية والحقوق المدنية في العالم وتتخذ نيويورك مقراً لها في تقريرها السنوي: "كان لبنان حراً حتى عام ١٩٧٥ وانحدر إلى مستوى حر جزئياً بين ١٩٧٦ و١٩٨٨ رغم الحرب التي دارت فيه، لكنه أصبح غير حر تماماً منذ ١٩٨٩ إلى ١٩٩٠ واستعاد تصنيفه في لائحة حر جزئياً عام ١٩٩٢ واستمر كذلك حتى ١٩٩٥ عندما عاد إلى مرتبة غير حر تماماً ويستمر كذلك منذ ست أعوام". ويستند تقويم المؤسسة إلى إن "الحريات والحقوق المدنية والسياسية في لبنان لم تبلغ مستوى الديمقراطيات الغربية المصنفة حرة كما انه ليس في تصنيف الدول التي تسير في اتجاه الديمقراطية والمصنفة حرة جزئياً.

وأورد التقرير إن "الدول ذات الأكثرية الإسلامية تتمتع بمؤسسات ديموقراطية أدنى مستوى بكثير من الدول الغربية (...)" . ولاحظ أن ١١ دولة إسلامية من ٤٧ هي ديموقراطية أي ما نسبته ٢٣ في المئة. كما أن كل الدول العربية وعددها ١٦ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليست حرة أو ديموقراطية والدولة الإسلامية الديمقراطية الوحيدة هي جمهورية مالي فيما ١٨ دولة إسلامية هي ديموقراطية جزئياً و ٢٨ غير ديموقراطية. وحلت بنغلادش، إندونيسيا، الأردن، الكويت والمغرب في لائحة الدول الإسلامية الديمقراطية جزئياً ولم يكن لبنان بينها نظراً إلى تصنيفه على لائحة الدول غير الحرة (الديموقراطية).

يبقى أنه من العار على أي مواطن لبناني يحترم نفسه ويؤمن بشرعة حقوق الإنسان أن يتصرف كالنعامة ويدعي أن في لبنان دولة وقانون وحريات. فلبنان بلد محتل، حكامه دمي وكافة مؤسساته مفككة، كما أن جسمه القضائي نخره سوس السياسة والتبعية. أما الخلاص فلن يأتي إلا بتنفيذ القرار ٥٢٠ وعودة لبنان لأهله وعودة أهله إليه.